شرط اذ هو خارج الفاد ربيان للتمكن واعلم ان موضوع
هذا الخلاف كافر اصلي يريد الدخول في الاسلام واما اولاد
المسلمين فمومنون قطعا ويجري عليهم الاحكام الدنيوية ولو لم
ينطقوا حيث كانا بانم الشهادة من الواجب عليهم في العمر مرة
وجوب الفروع كما ذكره السنوسي وغيره هو المنطوق به
وسمعنا من المشايخ كثيرا ان المدار عند المالكية على اي لفظ
يفيد الوحدانية والرسالة ونقله المص في شرحه عن الامير مخالفا
لشيخه ابن عرفة المشترط اللفظ المخصوص ونحوه للرملي وجماعة
من الشافعية ونحو ما للابي للنووي لكن المص رجح التقييد
بخصوص هذا اللفظ ونقل ايضا الخلاف في الترتيب وظاهره
تقوية اشتراطه فانظره شهادة الاسلام برفع الثلاثة مفرد
مضاف فيعم وبفتحها وحذف الف التثنية كما لتقا الساكنين
الاخرس ينبغي ان عقل الاتيان ان تنزل منزلة النطق
ايمانا وكفرا احترمته المتنية اي فمومون عند الله ولو على
القول بشرط الصحة او الشطرية انما يحرج عليه من امهل مدة
بعد البلوغ يمكن فيها النطق وفرط ولو اخترم بعد التصديق
بقدر على هذين فتامل اي بالادلة يشير الى ان التحقيق هنا
يعني الاتيان بالدليل فاقتصر على القيد بحط الفصد
وغيرهم كابن الراوندي والصالحي من المعتزلة كما في شرح المص
فلهم الجمهور هو المعتمد ولا بد من اظهار النطق لنا عليه
بخلاف الاخرس فيكفيه النطق بينه وبين الله عليهما
حيث كما ذكره السعد كالمنافق اذا دخلت الكاف الزندين
بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم وانما غيرا لاسم اديا لتفسير
الحكم بتغير العلة كانه صلى الله عليه وسلم كان لا يقتله لعلة
ينفر الناس من الاسلام والان تقرر الاسلام وفي حاشية

العلامة

قوله على هذين الاحتمالين الاتيان بعد قوله عليه الاتيان جوري

العلامة الملوي الكاف استقصائية اذا دخلت الزنديق بنا
على ان المنافق من اخفى ملة مخصوصة من الكفر والزنديق
لم يلتزم ملة انتهى ولك ان تمكس الابن ولو اذ عن بقلبه
وسلم في نفسه لا ينفعه ذلك ولا في الاخرة متى كان اذا سئل
امتنع شرط في صحة الايمان وهذا في الحكم مساو للقول
بالشطر وانما الخلاف بينهما في العبارة والنصوص اي
بحسب المتبادر منها والا فيمكن ان الاقتصار على ما في
القلب لانه الاهم فلا ينافي ان النطق شطر لهذا المذهب
يعني قول المص شرط من حيث هو في حاشية العلامة الملوي
ان غاية ما في النصوص نفي الشرطية واثبات الشرطية وعدمها
شيء اخر وقرر لنا شيخنا الشهاب الجوهري جوابا هو انه اتفق
اندلا واسطة هنا فمتى انتفى احد الشيئين ثبت الاخر
دينك اي الايمان في مطلق الشرطية لان السابق شرط
صحة اما ظاهرا واما باطنا وهذا شرط كمال فقط
يعني ان المختار الخ اعلم ان الكاف تدخل على المشبه به و
واشتمال الفقها اذ حالها على المشبه فيذكرونها كالحاق
ما بعدها بما قبلها في الحكم وكانهم فرعوه على التشبيه المقلوب
والشارح حمل المتن على استعمالهم فجعل العمل ملحق
بالسابق وجعله محل دعوى ونزاع واقام عليه الادلة ولو
كانت داخلة على المشبه به لكان العمل مقررا وليس مقصودا
بالاقامة وانما ذكر لقياس عليه ملبق فتدبر ولا عناد
اما لو تركها عنادا اتيا للشارع فهو كافر ولو اقر بشروعيتها
واما عناد عالم او جماعة مثلا فليس كفرا حيث اقر بالوجوب
ممتثلا اما خوفا من حد القتل او لوم الناس فليس محصلا لاكمل الخصال وان اتى بالواجب ولا دليل على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)